تتبناها عصابات متخصصة

أوساط برلمانية: ظاهرة استبدال العملة الأجنبية بأخرى مزيفة تلحق ضرراً كبيراً بالاقتصاد

□ بغداد / المدى

العملة المزورة تتلاعب بحركة الاسواق العراقية

شهدت الاسواق المحلية ظهور عصابات متخصصة باستبدال العملات الاجنبية الموجودة في البلاد بعملات عراقية مزيفة.

وحذرت اوساط برلمانية واقتصادية خبيرة اخرى (للوكالة الاخبارية للانباء) من استغلال دول الجوار الوضع السياسي غير المستقر في العراق بإدخال عملات مزورة واستبدالها بعملات صعبة "الدولار" لمصلحتهم.

و كشفت بعض مكاتب الصيرفة في بغداد والمحافظات الجنوبية عن بروز عملة عراقية مزورة فئة (١٠) الاف دينار وبكميات كبيرة، ويرى المختصون ان فئة (١٠) الاف دينار سهلة التزوير من بين الفئات الاخرى للعملة المحلية.

ويقول مقرر اللجنة الاقتصادية النائب محما خليل: يجب محاربة العصابات المتخصصة بتزوير العملة ومعرفة مصدرها ومن اين تأتي هذه العملات الى العراق، كونها ظاهرة خطيرة تهدد الامن الاقتصادي للبلد.

ويضيف خليل: في حال عدم اتخاذ الاجراءات الصارمة بحق المزورين للعملات سيتكبد الاقتصاد العراقي خسائر كبيرة من خلال استنزاف العملة الصعبة "الدولار" وانتشار عملات مزورة في داخل البلاد.

وتعد ظاهرة العملة المزيفة من اخطر الظواهر على الاقتصاد الوطني وهي من الجرائم الاقتصادية التي يعاقب عليها القانون.

ويشار الى ان البيئة العراقية ليست جاذبة للعملة الصعبة بسبب الاوضاع السياسية غير المستقرة في البلد مما جعل الدول المجاورة تتجرأ وتتخذ خطواتها نحو تحطيم الاقتصاد العراقي من خلال إدخالها للعملات المزورة وتستبدلها بعملة الدولار لكي لا يأخذ العراق مكاناتها الاقتصادية ويكون عنصرا فاعلا في المنطقة.

وأقرّ محافظ البنك المركزي العراقي سنان الشبيبي في وقت سابق بوجود عملات مزيّفة في العراق يجري تداولها بنسب محدودة، مطالباً مجلس النواب بإقرار قانون تصفير الدينار العراقي، اي حذف ثلاثة أصفار من العملة الحالية واستبدالها بعملة أكثر رصانة يصعب تزويرها.

وكانت محافظات عدة، بينها كربلاء والنجف وبابل وواسط والسليمانية وبغداد، شهدت خلال الأشهر الأخيرة ضبط مبالغ من عملات مزورة، كما اعتقلت السلطات المحلية في هذه المحافظات عصابات متخصصة بتزوير العملة وترويجها والتحايل على المواطنين، وأشارت تقارير صحافية الى وجود مطابع متخصصة بتزوير العملات في عدد من مناطق العاصمة بغداد.

وقال عضو اللجنة المالية النائب ابراهيم المطلك إن ظاهرة دخول عملات مزورة من قبل دول الجوار واستبدالها بالعملات الصعبة ستقود البلد الى كارثة اقتصادية من الصعب تجنبها.

وذكر المطلك (للوكالة الاخبارية للانباء): إن اتجاهات صرف الدولار الأميركي في الدولة غير محدد وإنما يباع في مزاد البنك المركزي دون معرفة اتجاه ذهابه هل هو الى الاستثمار أم الى التهريب أم للاستيراد من خارج البلاد، داعياً الى تحديد إتجاه صرفه سواء في داخل البلاد أو خارجه من قبل الجهات المعنية.

ودعا الجهات الامنية الى ضرورة اخذ دورها نحو ملاحقة الذين يقومون بإدخال تلك الاموال من خلال السيطرة على المنافذ الحدودية للحد من خطورتها على الاقتصاد الوطني.

ويشار الى ان وزارة الداخلية ذكرت في الايام الماضية اعتقال عدد من الاشخاص من الجنسية الايرانية في جنوبي العراق وبحوزتهم كمية من العملة العراقية المزورة، بالاضافة الى بروز ظاهرة اخرى باستبدال العملة الصعبة بعملات ايرانية عن طريق الزوار الايرانيين القادمين الى العتبات المقدسة وكذلك رجال اعمالهم على الحدود العراقية الايرانية، حيث يرى المختصون في مجال الاقتصاد العراقي أن ظاهرة استبدال العملة الصعبة "الدولار" بالعملة الإيرانية ليست قانونية، بل هي بمثابة تهريب للعملة الصعبة من البلاد، ويفترض محاربتها من قبل الجهات الأمنية، موضحين ان العملة الإيرانية ليست دولية، ولايسمح بخروجها من البلاد.

وهذه ظاهرة أثرت على قيمة الدولار في العراق، ورفعت من الطلب على شرائه من قبل مزاد البنك المركزي.

ويشهد الدولار الأميركي ارتفاعاً كبيراً وغير مسبوق له بقيمته أمام الدينار العراقي خلال الفترة الحالية.

فيما عدّ عضو اللجنة المالية النائب عبد الحسين الياسري: ظاهرة استبدال العملة الصعبة في العراق بعملة مزيفة بـ"الخطر الكبير" على الاقتصاد العراقي، داعياً الى محاربتها من اجل انقاذ العملة الوطنية من التدهور.

واشار الياسري (للوكالة الاخبارية للانباء) الى: ان الانقسامات السياسية والتنازعات التي تشهدها الساحة العراقية خلال الفترة الحالية لعبت دورا اساسيا في تحطيم الاقتصاد الوطني والدينار العراقي، مما جعل الحكومة تنشغل بالمشاكل السياسية تاركةً الامور المهمة وفسحت المجال للخارجين عن القانون من الدول المجاورة للاستيلاء على العملة العراقية الصعبة وضخ كميات كبيرة من العملات المزورة الى البلد.

واقترح الياسري استخدام اجهزة تحسسية فاحصة للعملات في جميع المصارف العراقية ومكاتب الصيرفة وحتى المحلات التجارية من اجل معرفة العملات المزورة والقبض على المتاجرين بها.وكان البنك المركزي العراقي قد أجرى تعديلات على انظمة بيعه الدولار في المزاد الرسمي، بسبب قيام تجار ومكاتب صيرفة بإخراج كميات كبيرة من الدولار إلى إيران وسوريا، التي طبّقت بحقها عقوبات اقتصادية أدت إلى تدهور قيمة عملاتها المحلية عالمياً، حيث بدأ البنك المركزي بمطالبة المصارف الخاصة بوثائق تثبت حاجتها للعملة الصعبة.

بغداد توزع الوقود المجاني على المولدات الشهر المقبل

□ بغداد /المدى

أعلن مجلس محافظة بغداد عن توزيع الوقود المجاني على أصحاب المولدات الأهلية والحكومية خلال شهر حزيران المقبل، مؤكدا أن عشرة آلاف مولدة سيتم شمولها بالوقود المجاني.

وقال رئيس مجلس محافظة بغداد كامل الزيدي في بيان صحفي أن شهر حزيران المقبل سيشهد تنفيذ خطة توزيع الوقود المجاني على أصحاب المولدات الأهلية والحكومية ليساهم في معالجة النقص الذي تعاني منه مدينة بغداد من التيار الكهربائي المجهز من قبل وزارة الكهرباء.وأضاف الزيدي أن المجلس شرع بعقد اجتماع مع المجالس البلدية والمحلية لتفعيل دورها الرقابي ووضع خطة لمتابعة عمل أصحاب المولدات ومدى التزامهم بساعات التجهيز وسعر الأمبير الذي سيتم إعلانه قريبا، مشيرا إلى أن "هناك عشرة آلاف مولدة سيتم شمولها بالوقود المجاني موزعة على أغلب مناطق بغداد وأطرافها". في الوقت نفسه أعلنت لجنة شؤون الطاقة في مجلس الوزراء عن الموافقة على طلب وزارتي النفط والكهرباء بتجهيز المولدات الأهلية بالوقود، مؤكدة إحالة الطلب إلى مجلس الوزراء للموافقة عليه.

وقال مدير إعلام مكتب نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني فيصل عبد الله لـ"السومرية نيوز"، إن لجنة شؤون الطاقة اطلعت على طلب وزارتي النفط والكهرباء بتجهيز المولدات الأهلية بالوقود ووافقت على المقترح وإحالته إلى مجلس الوزراء للمصادقة عليه".

وأضاف عبد الله أن "الموافقة تضمنت تجهيز المولدات بـ٣٠ لتراً من الوقود لكل (كي في)، خلال اشهر حزيران وتموز وآب وأيلول"، مؤكداً أن "التوصية جاءت بعد نجاح التجربة في العام الماضي.

وكانت وزارة الكهرباء قد أعلنت عن الوصول بإنتاجها من الطاقة الكهربائية الى ٧٤٥٠ ميكاواط خلال حزيران القادم والى ٩٠٠٠ ميكاواط في شهر تموز ليرتفع الانتاج الى ١٢٣٣٠ ميكا في نيسان من العام القادم ٢٠١٣. وباشرت محافظة بغداد في شهر حزيران عام ٢٠١١ بتجهيز المولدات الأهلية بالكاز مجانا وألزمت المولدات الأهلية بتشغيل ١٢ ساعة يوميا وبسعر سبعة آلاف دينار للأمبير الواحد. وأعلن مجلس الوزراء، في ٢٥ أيار ٢٠١١، عن تخصيص ٤٠٠ مليون دولار لتجهيز أصحاب المولدات الأهلية والحكومية بالوقود مجاناً على أن يلتزموا بتشغيلها مدة ١٢ ساعة يومياً، مؤكداً أنه سيتم تسديد تلك المبالغ من وزارة المالية أو تستقطع من واردات وزارة النفط نهاية العام الحالي.

ويعتمد العراقيون في توفير الطاقة الكهربائية في ظل ارتفاع درجات الحرارة، على المولدات الأهلية بشكل أساسي، حيث يصل سعر الأمبير الواحد في بعض المناطق إلى ٢٠ ألف دينار الأمر الذي يزيد من أعباء الحياة على كاهل المواطن.

يذكر أن العراق يعاني نقصاً حاداً في الطاقة الكهربائية منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، وازدادت ساعات تقنين التيار الكهربائي بعد عام ٢٠٠٣، في بغداد والمحافظات بسبب قدم الكثير من المحطات، إضافة إلى عمليات التخريب التي تعرضت لها المنشآت الحيوية خلال السنوات الماضية، والزيادة المطردة في الاستهلاك نتيجة إقبال المواطنين على شراء الأجهزة والمعدات الكهربائية التي حرموا منها طيلة العقود الماضية نتيجة الحصار الاقتصادي.

الديوانية تمنح رخصة لبناء (4500) وحدة سكنية

□ الديوانية /المدى

منحت هيئة استثمار الديوانية رخصة لبناء مجمع عمودي يحتوي على (٤٥٠٠) وحدة سكنية في منطقة العطرواية.

وقال مدير إعلام هيئة استثمار الديوانية ماجد المحنة بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): تم منح رخصة استثمارية لشركتي (كاير كروب) التركية و شركة (جوهرة الروابي) العراقية الشريكة في المشروع، لإنشاء مجمع سكني عمودي البناء يحتوي على (٤٥٠٠) وحدة سكنية على مساحة (٣٧٨) دونما في منطقة العطرواية في قضاء الديوانية، ويضم المجمع خدمات متكاملة.

ويعد المشروع الأول من نوعه في الديوانية للمساهمة بشكل فاعل في حل أزمة السكن التي تعاني منها المدينة.

مصرف: دخول بنوك عالمية للشراكة مع العراقية

□ بغداد /المدى

بيّن مدير رابطة المصارف الاهلية عبد العزيز الحسون دخول مصارف عالمية معروفة لغرض المشاركة مع المصارف العراقية في تأدية واجباتها المصرفية خلال الفترة القادمة. وقال الحسون بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): هناك رغبة كبيرة من قبل المصارف العالمية للتعاقد مع المصارف العراقية من أجل المشاركة في عملها ونقل التكنولوجيا المصرفية العالمية اليها، مشيراً الى أن المفاوضات ما زالت جارية مع مجالس الادارات المصرفية، وأن الفترة القليلة القادمة ستشهد اكثر من مصرف عالمي مشارك مع مصرف عراقي.

وأضاف: إن جميع المؤشرات والنتائج التي اصدرت خلال العام الماضي بينت ان القطاع المصرفي العراقي بدأ يتطور ويؤدي اعماله بشكل جيد مما ينعكس على ميزانيته التي تزداد باستمرار وتحقق مردودات طيبة من خلال الاسهم والمساهمين.

وكان البنك المركزي قد وضع خطة من ثلاث مراحل لرفع رأسمال البنوك إلى ٢١٣ مليون دولار بحلول حزيران ٢٠١٣ لتحفيز الإقراض في الوقت الذي يتعافى فيه العراق من عقوبات البند السابع.

ويذكر أن العراق يضم سبعة مصارف مملوكة للدولة، و٢٣ مصرفاً خاصاً وثمانية مصارف إسلامية خاصة، بحسب موقع البنك المركزي، فيما يهيمن على القطاع المصرفي مصرفا الرافدين والرشيد، ويخضعان حالياً لإعادة الهيكلة من أجل تسديد الديون التي تراكمت بعد سنوات من الحرب والعقوبات.

مزارعون يناشدون الحكومة بحماية المنتج المحلي

□ بغداد /متابعة المدى

ناشد مزارعون الحكومة بحماية المنتج المحلي من عملية الاغراق الكبير لسوق المنتجات الزراعية في الوقت نفسه طالب عضو في لجنة الزراعة في مجلس النواب جمال البطيخ بزيادة اسعار شراء المحاصيل الزراعية من الفلاحين.

وقال مزارعون بحسب وكالة الصحافة المستقلة ان ما يشهده سوق المحاصيل الزراعية العراقية في الوقت الحاضر من اغراق بمختلف المحاصيل الزراعية المستوردة من دول الجوار تجعل المزارعين يستشعرون الخطر من تكبدهم خسائر كبيرة قد تجعلهم يتخلون عن الزراعة للاعوام المقبلة وهو ما سيكبد العراق خسائر اقتصادية كبيرة.

واشاروا الى ان المنتج العراقي الذي يعد في ذروة الانتاج الايام الحالية لا يستطيع منافسة المنتج المستورد، وان وزارة الزراعة على ما يبدو عاجزة عن تنفيذ قرار منع الاستيراد في فترة تسويق المنتج العراقي لذلك نناشد رئيس الوزراء التدخل شخصيا لغلق الحدود امام المحاصيل المستوردة انقاذا لمستقبل الزراعة العراقية.

وشددوا على انه ليس من مصلحة العراق ان تخرج الملايين من الدولارات من البلد بحجة استيراد المحاصيل الزراعية، في الوقت الذي يمكن توفيرها بتسويق الانتاج المحلي، منوهين الى ان العراق يعاني هذه الايام من موضوع انخفاض سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار والذي يتسبب بخسائر جمة للبلد.

واوضحوا ان الحكومة سبق ان اطلقت المبادرة الزراعية لدعم القطاع الزراعي والنهوض به، فلا يمكن لاي بلد الحفاظ على سيادته دون ان يتمكن من توفير امنه الغذائي، ولكن هناك من يعمد للعمل عكس هذا الاتجاه والسماح لدول الجوار ان تسوق محاصيلها للعراق منتهزة فارق الاسعار بينها وبين العراق.

وأكد المزارعون ان العراق بلد زراعي منذ ان وجد، وعلى ارضه انبثقت اول التجمعات الزراعية، ومن المعيب ان يعتمد اليوم على دول كانت حتى الامس القريب تتسوق منه ما تحتاجه لغذائها، مستغلة في ذلك الاوضاع التي يمر بها البلد. داعين الجهات المختصة الى ان لا تسمح للبعض من المستفيدين من عملية اغراق السوق بالمحاصيل المتوفرة من التأثير على تنفيذ القرارات والالتفاف عليها بمختلف الحجج والذرائع، ليحققوا الارباح على حساب المزارع العراقي، ومستقبل القطاع الزراعي في العراق بصورة عامة.

في الوقت نفسه طالب عضو في لجنة الزراعة بمجلس النواب بزيادة اسعار شراء المحاصيل الزراعية من الفلاحين.

وقال جمال البطيخ في بيان صحفي ان الفلاحين بدأوا بتسويق منتجاتهم الى وزارة التجارة بعد نهاية موسم الزراعة وبداية الحصاد"، مبينا ان "زيادة سعر الشراء لمنتجهم يعتبر دافعا يشجعهم على مزاولة المهنة ودعم الموازنة السنوية العامة".

واضاف ان" الفلاحين هم الشريحة الاكثر تضررا في المجتمع، اذ اصبحت تعاني من قلة المنتج الزراعي الذي كان يعتمد عليه الاقتصاد العراقي بالدرجة الاولى".

واوضح ان "هناك اسبابا عدة ادت الى قلة المنتج الزراعي منها قلة الامطار والتخصيصات الحكومية، وعدم تشريع مجلس النواب قوانين تخدم المزارعين، لذلك من الضروري زيادة اسعار شراء المحاصيل الزراعية.

مزارع عراقي .. ارشيف